



تقييم تنفيذ العمل المبكر من قبل الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر

مراجعة مكتبية ودراسة بحثية نوعية من قبل الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والصليب الأحمر الأمريكي

15 مارس 2024

FINAL

© International Federation of Red Cross and Red Crescent Societies, Geneva, 2023

Any part of this publication may be cited, copied, translated into other languages or adapted to meet local needs without prior permission from the International Federation of Red Cross and Red Crescent Societies, provided that the source is clearly stated.

Contact us:

Requests for commercial reproduction should be directed to the IFRC Secretariat:

Address : Chemin des Crêts 17, Petit-Saconnex, 1209 Geneva, Switzerland. **Postal address:** P.O. Box 303, 1211 Geneva 19, Switzerland. **T** +41 (0)22 730 42 22 | **F** +41 (0)22 730 42 00 | **E** secretariat@ifrc.org | **W** ifrc.org

ملخص تنفيذي

في عام 2015، بدأت حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر لأول مرة في تجريب تدخلات التمويل القائم على التنبؤ، حيث تم ربط التمويل المحدد مسبقاً بعتبة تنبؤ محددة مسبقاً لتحفيز اتخاذ إجراءات قبل وقوع مكامن خطر. وبناءً على هذه التجارب المبكرة للجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، أنشأ صندوق الطوارئ للاستجابة للكوارث التابع للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر ركيزة العمل الاستباقي في عام 2018 لتمويل التجهيز المسبق للمخزون وأنشطة الجهوزية السنوية، ولضمان الإفراج السريع والموثوق عن الأموال اللازمة لتنفيذ الإجراءات المبكرة بمجرد الوصول إلى عتبة التنبؤ، وذلك للجمعيات الوطنية التي قامت بتطوير بروتوكول للعمل المبكر وتمت الموافقة عليه..

وبحلول عام 2023، كانت 43 جمعية وطنية منخرطة في تخطيط العمل الاستباقي، ومولت ركيزة العمل الاستباقي التابعة لصندوق الطوارئ للاستجابة للكوارث 33 بروتوكول عمل مبكر في 22 جمعية وطنية حول العالم لمختلف مكامن الخطر. ومن بين هذه الجمعيات، تم تفعيل وتنفيذ 14 بروتوكول عمل مبكر حتى أوائل عام 2023. في ذلك الوقت، طلب الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر إجراء هذه الدراسة، والتي دعمها الصليب الأحمر الأمريكي، للتعلم من عمليات التفعيل الـ 14 حتى الآن، ولتحسين بروتوكول العمل المبكر كآلية للعمل الاستباقي من الآن فصاعداً.

تتمثل أهداف هذه الدراسة في:

- تقييم إلى أي مدى تم تنفيذ بروتوكول العمل المبكر المفعّل على النحو الذي تم تصميمه في البداية. إذا لم يكن الأمر كذلك، تحديد التحديات. وإذا تم ذلك فعلاً، تحديد العوامل المساعدة.
- تقديم لمحة عامة عن كل بروتوكول عمل مبكر لتحديد ما إذا كانت الإجراءات المبكرة التي تم تنفيذها قد حققت الهدف والوصول المرجوان منها. بالإضافة إلى ذلك، تقديم تحليل للإنجازات الإجمالية والتحديات والدروس المستفادة عبر جميع عمليات التنشيط لفهم ما إذا كانت هناك نماذج متكررة.
- تقديم تحليل لفعالية المنهجية الحالية المستخدمة في وضع خطط العمل المبكرة لتنفيذ الإجراءات المبكرة، وتقديم توصيات حول كيفية تعزيز تلك المنهجية.

إلى أي مدى كانت الجمعيات الوطنية مستعدة من الناحية التنظيمية والتشغيلية لتفعيل بروتوكولات العمل المبكر؟

وجدت الدراسة أن عملية تطوير بروتوكول العمل المبكر ساعدت الجمعيات الوطنية من نواح عديدة على تعزيز جهوزيتها التنظيمية والتشغيلية لتفعيل هذه البروتوكولات لا سيما فيما يتعلق بتعزيز القدرات وإشراك أصحاب المصلحة وإنشاء التعاون مع الشركاء - بما في ذلك مؤسسات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والكيانات الحكومية ومنظمات الأمم المتحدة والمجتمعات المحلية المعرضة للخطر.

بشكل عام، رأت الجمعيات الوطنية أن تعاونها مع الشركاء الخارجيين مفيد في تطوير وتنفيذ بروتوكول عمل مبكر فعال، ولكن هناك حالات كشفت فيها عمليات التفعيل عن الحاجة إلى مشاركة أوسع، على سبيل المثال مع المجتمعات المحلية أو مع الوكالات القطاعية والخبراء. علاوة على ذلك، في بعض الحالات، لم يتم الحفاظ على التعاون مع أصحاب المصلحة طوال دورات حياة بروتوكول العمل المبكر، ولكن ساعدت عمليات التنشيط على تعميق هذا التعاون وإحيائه وإضفاء الطابع الرسمي عليه. وباختصار، تسلط تجارب مشاركة أصحاب المصلحة في عملية تطوير بروتوكول العمل المبكر والتفعيل اللاحق الضوء على أهمية إشراك الجهات الفاعلة الرئيسية من خلال المشاركة المستمرة والملكية المشتركة لبروتوكول العمل المبكر، بدلاً من خلال علاقة أحادية الاتجاه لتمرير المعلومات من مقدم الخدمة إلى المستخدم.

عززت عمليات التوعية والتدريب وتمارين المحاكاة التي تم تنفيذها أثناء وضع بروتوكول العمل المبكر استعدادات الجمعيات الوطنية لتفعيل بروتوكولات العمل المبكر، ولكن لا تزال هناك ثغرات محددة في قدرات بعض الجمعيات الوطنية التي أدت إلى تعقيد عملية تطوير بروتوكول العمل المبكر. وتعلقت الثغرات التي أبرزتها العديد من المقابلات على وجه الخصوص بالقدرة التقنية في مجال التنبؤ وتحديد المحفزات المناسبة. علاوة على ذلك، شكّل الحفاظ على الوعي والقدرة التقنية داخل المنظمة بمرور الوقت تحدياً لبعض الجمعيات الوطنية، على الرغم من أنه يمكن معالجة ذلك جزئياً من خلال أنشطة وميزانيات الجهوزية التي يمكن إدراجها ضمن بروتوكول العمل المبكر نفسه.

أدرجت جميع بروتوكولات العمل المبكر الـ 14 باستثناء بروتوكول واحد ميزانية للجمعيات الوطنية لتنفيذ أنشطة الجهوزية على أساس سنوي. وقد تفاوتت حصة ميزانية الجهوزية والتجهيز المسبق للمخزون كجزء من إجمالي ميزانية بروتوكول العمل المبكر: أربعة بروتوكولات عمل مبكر لم تتضمن أي ميزانية للتجهيز المسبق للمخزون (ثلاثة منها كانت بروتوكولات عمل مبكر للمخاطر بطيئة

(الظهور). وبلغ متوسط حصة الجهوزية والتجهيز المسبق للمخزون من إجمالي ميزانية بروتوكول العمل المبكر 41% (أما النسبة المتبقية فهي الميزانية المخصصة لأنشطة العمل المبكر).

في الممارسة العملية، لم تكن جميع الجمعيات الوطنية قد نفذت أنشطة الجهوزية والتجهيز المسبق للمخزون بالشكل المحدد في بروتوكول العمل المبكر عندما تم تفعيل بروتوكول العمل المبكر. وبالتالي لم تكن هذه الجمعيات الوطنية جاهزة من الناحية التنظيمية والتشغيلية كما كان مخططاً لها. ويتعلق هذا الأمر بأربع عمليات على الأقل من عمليات تفعيل بروتوكولات العمل المبكر، على الرغم من أن التأكد من مدى تنفيذ أنشطة الجهوزية والتجهيز المخزون وقت التفعيل كان صعباً للغاية، حيث لا يوجد تقارير ثابتة عن إنجازها، لذلك قد يكون عدد عمليات التفعيل المعنية أعلى في الواقع.

في ثلاث حالات، كان الوقت القصير المتاح بين الموافقة على خطة بروتوكول العمل المبكر وتفعيلها (من صفر إلى أربعة أشهر) يعني أن بعض أنشطة الجهوزية والتجهيز المسبق للمخزون لم تكن قد اكتملت بعد، أو اكتملت للتو، عندما تم تفعيل خطة بروتوكول العمل المبكر. وقد أدى الوقت الإضافي الذي يستغرقه توقيع الاتفاقيات وتحويل الأموال إلى الجمعيات الوطنية، إلى جانب الأولويات المتنافسة داخل الجمعيات الوطنية، إلى تأخر الجهوزية والتجهيز المسبق للمخزون في بعض الحالات، حتى في الحالات التي كان ينبغي أن يكون هناك وقت كافٍ من الناحية الفنية لإكمالها بين وقت الموافقة والتفعيل.

بالنسبة لأكثر من نصف عمليات التنشيط، سلطت الجمعيات الوطنية الضوء على فائدة أنشطة التجهيز المسبق للمخزون والجهوزية العام للتنفيذ الفعال خلال عمليات تفعيل بروتوكولات العمل المبكر. إنه من الصعب تحديد ما إذا كان التخطيط للمزيد أو أنواع مختلفة من أنشطة الجهوزية والتجهيز المسبق للمخزون من شأنه أن يسمح للجمعيات الوطنية بتفعيل بروتوكولات العمل المبكر بفعالية أكبر. ويعود السبب في ذلك إلى مدى خصوصية قدرات وتدخلات كل جمعية وطنية؛ ولأن هناك معلومات محدودة عن نتائج وآثار العديد من عمليات التفعيل. ومع ذلك، هناك مؤشرات من عمليات الرصد والتقييم والتعلم التي أجريت على عدد قليل من عمليات التفعيل على أن عناصر الجهوزية والتجهيز المسبق للمخزون لبروتوكولات عمل مبكر محددة لم يتم استخدامها بشكل كافٍ.

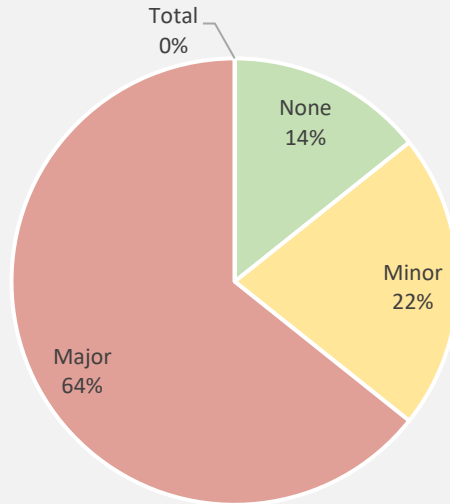
واجهت البلدان الأكبر حجماً ذات المناطق الواسعة أو المتفرقة المعرضة للخطر والبنية التحتية المحدودة للطرق، صعوبات خاصة في إيجاد نهج ملائم للسباق في التجهيز المسبق للمخزون في إطار بروتوكولات العمل المبكر، فمن ناحية، قد يكون التجهيز المسبق للمخزون في جميع المناطق المعرضة للخطر مكلفاً للغاية أو غير فعال، ومن ناحية أخرى، قد يستغرق نقل المخزون من منطقة إلى أخرى بمجرد استيفاء شرط التفعيل وقتاً أطول مما تسمح به مهلة الأعاصير أو الفيضانات. وشملت الثغرات الرئيسية الأخرى في الجهوزية والتجهيز المسبق للمخزون، التواصل، وعدم الاستمرار في المحافظة على المواد وبطاقات التحويل النقدي وعدم كفاية توضيح واختبار العمليات المحددة للتمويل والمشتريات في بروتوكولات العمل المبكر.

إلى أي مدى سار تفعيل وتنفيذ الإجراءات المبكرة كما هو مخطط له؟

لم تسر الغالبية العظمى من عمليات التنشيط بشكل كامل كما هو مخطط له في بروتوكولات العمل المبكر، حيث شملت الانحرافات عن الخطة اختلافات بين الأهداف المقصودة وما تم تحقيقه من حيث عدد الأشخاص المشمولين والوقت اللازم لتنفيذ الأنشطة في 12 من أصل 14 عملية تفعيل؛ وتغييرات في أنشطة العمل المبكر في حالة واحدة؛ وتغييرات في المحفز في حالة أخرى.

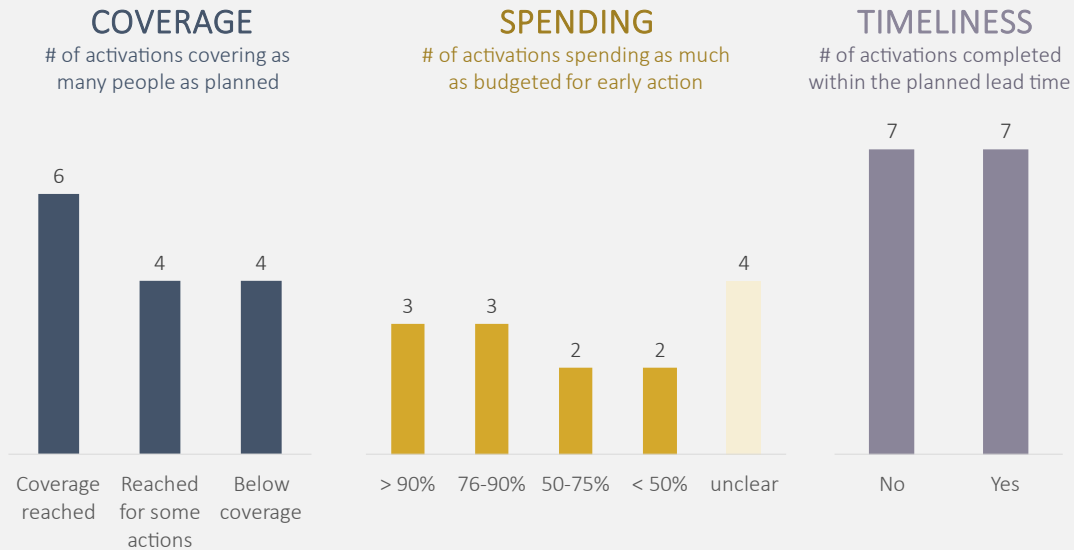
تمكن أكثر من ثلث عمليات التفعيل من تنفيذ أنشطة العمل المبكر دون أي انحرافات أو بانحرافات طفيفة فقط عن أهدافها المقصودة من حيث (1) الوصول إلى أكبر عدد من الأشخاص كما هو مخطط له، (2) إنجاز الأنشطة في الوقت المحدد، (3) إنفاق ميزانية أنشطة العمل المبكر. واعتُبرت الأنشطة بلا انحراف إذا تم تحقيق هذه المعايير الثلاثة جميعها، وبانحراف بسيط إذا تم تحقيق جميع المعايير جزئياً على الأقل. وشهد الثلثان المتبقيان تقريباً من عمليات التفعيل انحرافات كبيرة، مما يعني أنه لم يتم الوصول إلى معيار واحد على الأقل.

الشكل ES.1: مستوى الانحراف عن الهدف المنشود من التفعيل والتغطية



إجمالاً، حققت ست عمليات تفعيل (43 في المائة من تلك التي تم استعراضها) التغطية المقصودة الواردة في أهداف ومؤشرات بروتوكول العمل المبكر بالكامل أو تجاوزتها. ثلاثة فقط من بين عمليات التنشيط العشرة التي أمكن تأكيد الإنفاق على الإجراءات المبكرة الخاصة بها من التقارير النهائية انتهى بها الأمر إلى إنفاق ما يعادل الميزانية المبدئية للإجراءات المبكرة أو بقيت في حدود 10% من هامش الميزانية. وتمكنت نصف التفاعلات من 14 عملية تفعيل من إكمال جميع أنشطة الإجراءات المبكرة المخطط لها بالكامل في حدود المهلة المتاحة.

الشكل ES.2: التغطية والإنفاق والتوقيت المناسب لتفاعلات بروتوكولات العمل المبكر التي تمت مراجعتها



كانت أكبر التحديات التي واجهت التفعيل الفعال لبروتوكول العمل المبكر وتنفيذ أنشطة العمل المبكر هي: (1) قصر المهل الزمنية التي كانت قصيرة في البداية، وانتهى بها الأمر إلى أن تكون أقصر في الممارسة العملية بالنسبة للعديد من عمليات التفعيل التي تستهدف الأحداث سريعة الظهور، (2) عمليات الشراء والمعاملات المالية التي لم تكن واضحة ورسمية بما فيه الكفاية وقت التفعيل أو كانت خارجة عن سيطرة بروتوكول العمل المبكر، (3) التغيرات في السياق التشغيلي بين وقت تطوير بروتوكول العمل المبكر وتفعيله، على سبيل المثال نتيجة لجائحة فيروس كورونا المستجد-19 (كوفيد-19) أو الأحداث الخطرة المضاعفة. وشملت القضايا الأخرى عدم وضوح الأدوار والمسؤوليات وعدم كفاية التواصل؛ وعدم ملائمة الإجراءات وعمليات التنفيذ والاستهداف؛ والقيود في القيادة وقدرات الموظفين أو المتطوعين.

كانت عوامل التمكين الرئيسية للتفعيل الفعال وتنفيذ الإجراءات المبكرة هي (1) التنسيق الجيد والشراكات القائمة داخل حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر وخارجها، بما في ذلك مع الحكومات والشركاء في التنمية، (2) الاستعداد اللوجستي والمالي، ولا سيما ضمان السيولة السريعة للتفعيل، ووضع اتفاقات الموردين، والتجهيز المسبق للمخزون، وإجراء تمارين التدريب والمحاكاة، (3) نقاط القوة لدى موظفي الجمعيات الوطنية وشبكات المتطوعين فيما يتعلق بمهاراتهم وتفاؤهم. وشملت عوامل التمكين الأخرى المتمتع بقدر من المرونة للتكيف مع السياقات المتغيرة؛ والمشاركة المجتمعية؛ واختيار إجراءات العمل المبكر وآليات التنفيذ المناسبة، والتعلم من التفاعلات السابقة.

هل تم تنفيذ خطة الرصد والتقييم والمساءلة والتعلم كما هو مخطط لها؟

تتضمن جميع بروتوكولات العمل المبكر التي تمت مراجعتها مؤشرات المخرجات والنتائج، وتوثق تقارير التفعيل النهائية الإنجازات التي تحققت تجاه هذه المؤشرات. وعادة ما يكون الإبلاغ على مستوى المخرجات أو النتائج قصيرة الأجل، حيث يكون عدد الأشخاص الذين تشملهم أنشطة العمل المبكر المختلفة هو المؤشر القياسي المستخدم في كل بروتوكول عمل مبكر. وقد أعقبت كل عملية من عمليات التفعيل الـ 14 التي شملتها هذه الدراسة ورشة عمل للدروس المستفادة، وعادة ما تعقد هذه الجمعيات الوطنية في غضون بضعة أشهر بعد التفعيل.

وقد تباين مدى متابعة الجمعيات الوطنية لأنشطة إضافية في مجال المراقبة والتقييم والمساءلة والتعلم تبايناً كبيراً، وكذلك في نوعية مخرجات عمليات المراقبة والتقييم والمساءلة والتعلم. كانت أكبر العوائق التي تحول دون التنفيذ الفعال لأنشطة المراقبة والتقييم والمساءلة والتعلم المخطط لها في 14 عملية تفعيل هي القيود المفروضة على الحركة والتدابير الاحترازية المتعلقة بجائحة فيروس كورونا المستجد-19 (كوفيد-19)، والتزامن مع عمليات استجابة طارئة لأحداث أخرى، ومحدودية توافر مقدمي خدمات المراقبة والتقييم والمساءلة والتعلم المحليين الأكفاء في المهلة القصيرة التي يتطلبها بروتوكول العمل المبكر.

في حين أقرّ المخبرون الرئيسيون بأهمية عمليات المراقبة والتقييم والمساءلة والتعلم في التحسين المستمر لجودة بروتوكولات العمل المبكر، وفي نهاية المطاف، فعالية تنفيذ بروتوكولات العمل المبكر، وفي بعض الحالات كانوا واثقين من أن الدروس المستفادة تسترشد بالفعل في عمليات المراجعة لبروتوكولات العمل المبكر، إلا أنه لا توجد حالياً عملية موحدة لضمان ترجمة نتائج عمليات المراقبة والتقييم والمساءلة والتعلم إلى بروتوكولات العمل المبكر الجديدة أو المنقحة أو تتبعها رسمياً.

ما مدى فعالية المنهجية الحالية لبروتوكول العمل المبكر لتنفيذ أنشطة العمل المبكر؟

بالإضافة إلى التحديات التي واجهتها الجمعيات الوطنية خلال عمليات تفعيل بروتوكول العمل المبكر، وعوامل التمكين التي دعمتها في تنفيذ بروتوكول العمل المبكر (التي نوقشت في الفصلين 3-3 و3-4 أعلاه)، فإن عمليات التفعيل الـ 14 التي تم استعراضها لهذه الدراسة تلقي الضوء على العديد من القضايا الأوسع نطاقاً التي تحتاج الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر النظر فيها - وهي بالفعل - فيما يتعلق بفعالية منهجية بروتوكول العمل المبكر:

<p>المدة الزمنية لعمليات مراجعة بروتوكول العمل المبكر والمصادقة وإعادة المصادقة عليه</p>	<ul style="list-style-type: none"> - لا يزال الوقت الذي يستغرقه المصادقة على بروتوكول العمل المبكر، وإعادة المصادقة عليها بعد مراجعتها بعد التفعيل، موضوعاً رئيسياً مثيراً للخلاف. - إن المدة الزمنية الحالية لإعادة المصادقة على بروتوكول العمل المبكر غير ملائمة للغرض لضمان أن تكون جاهزة للتفعيل مرة أخرى لموسم المخاطر الذي يلي تفعيل بروتوكول العمل المبكر. - أوجز المجيبون عدة أسباب لطول عمليات المراجعة والمصادقة وإعادة المصادقة، بما في ذلك تصور أن عملية المصادقة طويلة ودقيقة للغاية ومرهقة لبعض الجمعيات الوطنية، والأولويات المتنافسة، ومحدودية الموارد والقدرات التقنية في الجمعية الوطنية، والخلاف حول مستويات التحفيز المناسبة والغرض من بروتوكول العمل المبكر بشكل عام.
<p>تواتر التفعيل</p>	<ul style="list-style-type: none"> - تنص المبادئ التوجيهية الحالية على أنه ينبغي أن يهدف بروتوكول العمل المبكر إلى تفعيله في حالة الحدث الذي يقع مرة واحدة كل خمس سنوات، لكن عمليات التفعيل تظهر أن هذا الأمر لم يتحقق عالمياً. - في حالات قليلة، اعتقدت الجمعيات الوطنية أن شرط التفعيل قد تم تحديده بدرجة عالية جداً وأعربت عن رغبتها في تفعيله في حالة الأحداث ذات الحجم الأقل، والتي يمكن أن تسبب بالفعل أضراراً كبيرة، وإن كان ذلك على المستوى المحلي أو لعدد أقل من الأشخاص. - بشكل عام، وافق معظم المخبرين الرئيسيين على فكرة أن بروتوكولات العمل المبكر يجب أن يبدأ تفعيلها للأحداث ذات الحجم المحدد التي يمكن أن تسبب أثاراً شديدة ومن المحتمل أن تتطلب استجابة إنسانية. ويمكن أن يكون هذا المستوى من التأثيرات أكثر أو أقل تواتراً من حدث واحد في كل خمس سنوات، وذلك حسب سياق مكنم الخطر والتعرض.

<p>الأحداث المضاعفة والمتتالية</p>	<ul style="list-style-type: none"> - وكان من الشائع نسبياً أن تحدث عمليات تفعيل بروتوكولات في سياق صدمات أو ضغوطات موجودة مسبقاً، ولكن لا يوجد حالياً نهج استراتيجي لكيفية التعامل مع مثل هذه الحالات من الأحداث المركبة أو المتعاقبة في بروتوكولات العمل المبكر. - كما أن البلدان التي لديها عدة خطط مفصلة ومعتمدة مسبقاً لمختلف الأخطار في حين أن الأحداث يمكن أن تتزامن في الواقع وتتطلب عملياً استجابة تعالج عدة أماكن خطر، تحتاج أيضاً إلى مواءمة أفضل بين الخطط .
<p>قابلية توسيع نطاق الإجراءات والعمليات</p>	<ul style="list-style-type: none"> - وبمرور الوقت، ازدادت متطلبات تغطية بروتوكولات العمل المبكر، وتحتاج الجمعيات الوطنية الآن إلى تغطية ما لا يقل عن 10,000 شخص في كل عملية تفعيل. ومع ذلك، فإن بعض الأنشطة التي تم تنفيذها كجزء من عمليات التفعيل السابقة قد لا تكون مجدية، أو على الأقل ليس بنفس الطريقة، أو على هذا النطاق، أو على نطاق أوسع إذا أرادت الجمعيات الوطنية زيادة تغطيتها فوق عتبة الـ 10,000 شخص؛ مما يتطلب من بروتوكولات العمل المبكر التكيف مع زيادة التغطية. - إن النظر فقط إلى العدد الإجمالي للأشخاص المشمولين كمؤشر رئيسي للنجاح يمكن أن يقلل من قيمة بعض الإجراءات التي قد تكون مطلوبة جهداً أكبر في العمل أو مكلفة نسبياً، ولكن يمكن أن يكون لها آثار كبيرة على المستفيدين. من المهم فهم النتائج والآثار والنظر إليها بالإضافة إلى المخارج الفورية قصيرة الأجل لضمان فعالية الإجراءات المبكرة.
<p>الموازنة بين الصلابة والمرونة</p>	<ul style="list-style-type: none"> - يمثل إيجاد التوازن الصحيح بين العمليات الصارمة والتخطيط التفصيلي الذي يهدف إلى دعم الكفاءة والمساءلة، بالإضافة إلى المرونة للتمكن من الاستجابة للظروف المتغيرة تحدياً كبيراً لعملية بروتوكول العمل المبكر. - في الممارسة العملية، كان من الممكن في كثير من الأحيان إجراء تعديلات غير مخطط لها للتفاعل مع التغيرات في السياق التشغيلي أثناء عمليات التفعيل، ولكن بشكل عام، توفر بروتوكولات العمل المبكر مرونة محدودة لتكييف مع الظروف المتغيرة دون المرور بعمليات المصادقة الكاملة. ويمكن أن تساعد في معالجة هذا الأمر بروتوكولات عمل مبكر مخففة تشتمل على مسؤولية إدارية أكبر في اتخاذ القرارات، على سبيل المثال من خلال مدير النداءات في جنيف أو مديري مشاريع صندوق الطوارئ للاستجابة للكوارث على مستوى البعثات.
<p>إضفاء الطابع المؤسسي والتعميم في الجمعيات الوطنية</p>	<ul style="list-style-type: none"> - في العديد من الحالات، حتى في الحالات التي سارت فيها عمليات تفعيل برنامج العمل المبكر بشكل جيد وحفقت (إلى حد كبير) الأهداف المرجوة منها، كان هناك شعور عام بأن الخطوة الضرورية التالية للعمل المبكر الفعال هي إضفاء الطابع المؤسسي على العمل المبكر وتعميمه في إطار العمليات الأوسع نطاقاً للجمعيات الوطنية ودورات إدارة المخاطر. - كما تستكشف بعض الجمعيات الوطنية والكيانات الإقليمية والعالمية التابعة للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر السبل التي يمكن من خلالها إضفاء الطابع المؤسسي على العمل المبكر بشكل أفضل ضمن العمليات والبرامج الحكومية، ولكن هذا لا يزال في المراحل الأولى في معظم البلدان .
<p>تمويل تطوير وصيانة بروتوكول العمل المبكر</p>	<ul style="list-style-type: none"> - تم تمويل عملية تطوير بروتوكولات العمل المبكر المشمولة في هذه الدراسة بشكل أساسي بالشراكة بين الجمعيات الوطنية والجمعيات الوطنية الشريكة لها. - وفيما يتعلق بالمستويات الحالية لقدرات الجمعيات الوطنية وشركائها والعوامل السياقية الأخرى مثل حجم البلد والبنية التحتية اللوجستية والمالية المتاحة، تباينت أيضاً مدة وتكلفة عملية تطوير بروتوكولات العمل المبكر، حيث استغرقت عادة ما بين سنة إلى سنتين وتراوحت بين 50 ألف فرنك سويسري و500 ألف فرنك سويسري (لا يشمل ذلك مشاريع تعزيز برامج إضافية للتمويل المبني على التنبؤ المتعدد السنوات). - يقوم الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر بتجربة تطوير بروتوكولات العمل المبكر في بعض البلدان المستهدفة، ولكن لا تزال الآراء منقسمة حول ما إذا كان دور الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، وصندوق الطوارئ للاستجابة للكوارث على وجه الخصوص، هو توفير التمويل المسبق لتطوير خطط بروتوكولات العمل المبكر في المستقبل. - لا يتم تسجيل التكاليف الإجمالية لمنهجية بروتوكولات العمل المبكر بشكل منهجي، مما يجعل من المستحيل تقييم الفعالية الحقيقية لتكاليف بروتوكولات العمل المبكر - بالقيمة المطلقة وبالمقارنة مع إنفاق نفس المبلغ من المال من خلال آليات صندوق الطوارئ للاستجابة للكوارث للأحداث الوشيكة أو آليات صندوق الطوارئ للاستجابة للكوارث في حالات الاستجابة الطارئة.

توصيات لتعزيز منهجية بروتوكول العمل المبكر

استناداً إلى هذه النتائج، تقدم هذه الدراسة التوصيات التالية إلى الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر من أجل تعزيز منهجية بروتوكولات العمل المبكر في المستقبل

المرونة في بروتوكولات العمل المبكر:

1. إدراج اعتبارات وسيناريوهات في خطط العمل المبكر وإجراءات التشغيل الموحدة المصاحبة لها حول كيفية إدارة عمليات تفعيل خطط العمل المبكر في حالات الطوارئ المعقدة، في الحالات التي قد يكون فيها تنفيذ أنشطة العمل المبكر مقيداً بأحداث متزامنة.

2. زيادة المرونة المتاحة للجمعيات الوطنية لإعادة تفعيل خطة العمل المبكر عدة مرات طوال فترة تنفيذها التي تمتد لخمس سنوات، بما في ذلك أكثر من مرة خلال الموسم الواحد.
3. ضمان إمكانية التعلم وتحسين البروتوكولات استناداً إلى عمليات التفعيل خلال دورة حياة خطة العمل التي تمتد لخمس سنوات دون الحاجة إلى عملية إعادة المصادقة الكاملة.
4. استكشاف الخيارات التي من شأنها أن تسمح بمزيد من المرونة في مؤشرات تفعيل بروتوكولات العمل المبكر كجزء من المبادئ التوجيهية والنماذج القياسية لبروتوكولات العمل المبكر.

كفاءة العمليات المتعلقة ببروتوكول العمل المبكر:

5. تحديد وتفعيل النهج الأكثر جدوى وفعالية من الناحية المالية لتمويل أنشطة العمل المبكر قبل التنفيذ لضمان توفير السيولة الفورية عند الحاجة إليها من قبل الجمعية الوطنية بعد تفعيلها.
6. زيادة قدرة لجنة المصادقة لتمكين مشاركة مكاتب بعثات الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر ولجنة المصادقة بشكل مستمر طوال عملية وضع خطة بروتوكول العمل المبكر، بدلاً من المشاركة اللاحقة فقط خلال فترة المراجعة والمصادقة.

المراقبة والتقييم والمساءلة والتعلم والمواصلة الاستراتيجية لبروتوكولات العمل المبكر:

7. تبادل الدروس المستفادة من عمليات التفعيل حتى الآن مع الجمعيات الوطنية، لتمكين التعلم عبر البلدان من التجارب في حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر.
8. الاستثمار بشكل أكثر منهجية في رصد التكاليف وتحليل نتائج وآثار عمليات تفعيل بروتوكول العمل المبكر، وتقييم فعالية تكاليف بروتوكول العمل المبكر مقارنة باليات الاستجابة للأحداث الطارئة والاستجابة للأحداث الوشيكة لصندوق الطوارئ للاستجابة للكوارث.
9. إعادة النظر في الطريقة التي يتم بها الترويج للجمعيات الوطنية لبروتوكولات العمل المبكر المبسطة بروتوكولات العمل المبكر الكاملة والآليات الأخرى لصندوق الطوارئ للاستجابة للكوارث. كاليات الاستجابة للأحداث الطارئة و للاستجابة للأحداث الوشيكة - وكيف يمكن مواصلة العمل معاً داخل البلد لتغطية مستويات مختلفة من مكامن خطو مختلفة

للمزيد من المعلومات وللاطلاع على الدراسة الكاملة، يُرجى التواصل مع:

Nicolas BOYRIE
Lead, IFRC-DREF
nicolas.boyrie@ifrc.org

Malika NOISSETTE
Senior Officer, IFRC-DREF Anticipatory Pillar
malika.noisette@ifrc.org

Melanie OGLE
Senior Officer, IFRC-DREF Anticipatory Pillar
melanie.ogle@ifrc.org